



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ١١ صفر سنة ١٤١١ هـ . الموافق ١ أيلول سنة ١٩٩٠ العدد ٣٧١٣

٢٧

الفرس

الصفحة

١٤٨٨	نظام رقم ١١ لسنة ١٩٩٠. نظام معدل لنظام الخدمة المدنية
١٤٩٠	نظام رقم ١٢ لسنة ١٩٩٠. نظام معدل لنظام الخدمة القضائية للقضاة النظاميين
١٤٩١	نظام رقم ١٣ لسنة ١٩٩٠. نظام معدل لنظام صندوق الادخار لموظفي امانة العاصمة غير المستفيدين
١٤٩٢	نظام رقم ١٤ لسنة ١٩٩٠. نظام معدل للنظام المالي لمؤسسة ادارة وتنمية اموال الايتام
١٤٩٣	نظام رقم ١٥ لسنة ١٩٩٠. نظام معدل لنظام اللوحات والاعلانات في منطقة امانة العاصمة
١٤٩٤	تعديل الهيكل التنظيمي لوزارة الاشغال العامة
١٤٩٤	مجلس انشاء كلية الدعوة واصول الدين
١٤٩٥	تعليمات خاصة بحركة السيارات المخزونة في المستودعات الخاصة المرخصة من قبل دائرة الجبرك
١٤٩٦	تعليمات رقم ١ لسنة ١٩٩٠. التعليمات الادارية والمالية لمندوب الزكاة
١٥٠١	تعليمات معدلة للتعليمات المنظمة لعرض اعلانات الدعاية في امانة عمان الكبرى

هكذا عند الجدول

جمهورية المطابع العسكرية

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٤-٧-١٩٩٠
نأمر بوضع النظم الآتي :-

نظام رقم ١١ لسنة ١٩٩٠
نظام معدل لنظام الخدمة المدنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع النظام رقم ١ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ٩٤ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بنص التالي :-

المادة ٩٤ -

١ - باستثناء الموظف بمعد يجوز منح الموظف اجرة دون راتب وعلاوات بناء على طلبه في اي من الحالات التالية :-

١ - للزوج او الزوجة : اذا كان احدهما يعمل خارج المملكة او كان في اجرة

دراسية او معار او موفدا في بعثة او دورة خارج المملكة .

٢ - للزوج او الزوجة : اذا نقل احدهما الى وظيفة خارج المملكة .

٣ - للزوج : اذا اقتضى حال الاسرة او ظروفها ان تتفرغ للعناية بطفلها الرضيع او اطفالها الصغار وكانت احوالهم الصحية تستدعي ذلك او للعناية بزوجه المريض .

٤ - للموظفة : العناية باحد والديها المريض .

٥ - للموظف : الذي يقدم معدا سري المفعول للعمل خارج المملكة وذلك وفقا للشروط التالية :-

- ان يكون المعد معاي حكومية اخرى او منظمة دولية او اقليمية او مؤسسة عامة او خاصة او شركة وان لا تقل مدته من سنة .

- ان لا يعود الموظف الى وظيفته قبل انتهاء الاجرة التي منحت له بمقتضى احكام هذه المادة ولو انتهى معد العمل الذي ارتبط به او انتهى عمله لاي سبب من الاسباب .

ب - تمنح الاجرة في الحالات المنصوص عليها في الفقرة (ا) من هذه المادة وفقا للاحكام التالية :

١ - ان لا تزيد مدتها على ثلاث سنوات خلال مدة عمل الموظف في الخدمة المدنية - قابلة للتجديد عند الضرورة لسنة رابعة كحد اقصى ويجوز منحها له مجزأة لمدة لا تزيد مجموعها على حددا الاقصى .

٢ - ان لا تعتبر مدتها خدمة مقبولة للتقاعد او لاستحقاق الزيادة السنوية والترقية .

ج - تمنح الاجرة للموظف دون راتب وعلاوات وفقا للاجراءات التالية :-

١ - بقرار من الوزير بناء على تنسيب الابن العام اذا كانت مدتها لا تزيد على سنة واحدة وبقرار من رئيس الوزراء بناء على تنسيب الوزير اذا كانت اكثر من سنة وذلك في الحالات المنصوص عليها في البنود ١، ٢، ٣، ٤، ٥ من الفقرة - ا - من هذه المادة .

٢ - بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير في الحالة المنصوص عليها في البند ٥ من الفقرة - ا - من هذه المادة .

د - تكون الدائرة التي يعمل فيها الموظف الذي منح اجرة دون راتب وعلاوات ملزمة باصلاحه الى الخدمة المدنية بالدرجة التي كان فيها عند بدء الاجرة ودراتب الذي كان يتقاضاه في ذلك الوقت .

الحسين بن طلال

١٩٩٠-٧-٢٤

وزير الخدمة الاجتماعية عبدالمجيد الشريدة	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بسدوان
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك	وزير التنوير ابراهيم ايوب	وزير الاشغال العامة والسكن عبد الرؤوف الروابدة	وزير الصحة د. محمد عصفور الزين
وزير دوله للشؤون البرلمانية الشيخ عبدالقاسم جبو	وزير الصناعة والتجارة د. زياد فريز	وزير المالية باسل جردانه	وزير الاعلام ابراهيم عز الدين
وزير العمل د. قسيم عبيدات	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ علي الفقي	وزير المعدل يوسف المبيضين	وزير التربية والتعليم والتعليم العالي د. محمد حمدان
وزير التنقل والاتصالات نبيل ابو الهدى	وزير المياه والري المهندس داود خلف	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبدالكريم الدغمي	وزير السياحة والآثار الشيخ ابراهيم القبايشه
وزير التخطيط د. خالد امين عبدالله	وزير التعاضد د. خالد الكركي	وزير الزراعة د. سليمان مريبات	وزير الاطلاق والشؤون المدنية ثابت الظاهر

مكنا منذ انشاء

نحس الحسن بن طهول نائب جهرة الملك المعظم

بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور
وبناء على مقرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ١٢ لسنة ١٩٩٠
نظام معدل لنظام الخدمة القضائية للقضاء النظاميين

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الخدمة القضائية للقضاء النظاميين لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع النظام رقم ١١ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويمثل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفترة ج من المادة ٤ من النظام الأصلي بلفاء عبارة كل من (الدرجة الأولى) و (الدرجة الأولى ب) والراتب المخصص لكل منها الواردة فيها والاستعاضة عنها بما يلي :

الدرجة	أدنى مربوطها	أعلى مربوطها	الزيادة السنوية
الأولى	٢١٥	٢٣١	٤

- يستمر القاضي الذي يشغل أدنى مربوط الدرجة الأولى أ في تقاضي راتبه المخصص لها الى ان يبلغ راتبه أدنى مربوط الدرجة الخامسة وحينئذ ينقل الى الدرجة الخامسة .

كما ينقل الى الدرجة الخاصة حكما وينتسب السنة القاضي الذي يشغل الدرجة (الأولى أ) وبلغ راتبه فيها أدنى مربوط الدرجة الخاصة او تجوز له ويتقاضى الراتب المحدد لها بموجب النظام الأصلي .

٢١-٨-١٩٩٠ م

الحسن بن طهول

وزير التنمية الاجتماعية عبد المجيد الشريده	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعده	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان القاسم	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك	وزير التكوين ابراهيم ايوب	وزير الاشغال العامة والاسكان عبد الرؤوف الروابده	وزير الصحة د. محمد عضوب الزين
وزير التربية والتعليم والتعليم العالي د. محمد حمدان	وزير دولة للشؤون البرلمانية الشيخ عبد الباقي جوي	وزير الصناعة والتجارة وزير المالية بلوكلة د. زياد فريز	وزير الاعلام ابراهيم عز الدين
وزير الشباب ابراهيم البابا	وزير المعمل د. قسيم عبيدات	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ علي الفقي	وزير المعدل يوسف المبيضين
وزير التنقل والاتصالات نبيل ابو الهدى	وزير المياه والري المهندس داود خلف	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبد الكريم الدغمي	وزير السياحة والآثار عبد الكريم الكباريتي
وزير التخطيط د. خالد أمين عبدالله	وزير الثقافة د. خالد الكركي	وزير الزراعة د. سليمان مريبات	وزير الطاقة والكهرباء المعدنية نجبت الطاهر

نحس الحسن بن طهول نائب جهرة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٢١ من الدستور
وبناء على مقرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ١٣ لسنة ١٩٩٠
نظام معدل لنظام صندوق الاسخار
لوظفي امانة العاصمة غير المصنفين

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام صندوق الاسخار لوظفي امانة العاصمة غير المصنفين لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع النظام رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويمثل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ٣ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٣ -

تسري احكام هذا النظام على الموظفين العاملين على راس عملهم عند العمل باحكام هذا النظام المذكورين تاليا :-

أ - الموظفين غير المصنفين والموظفين يستودعهم الخاضعين للتقاعد .

ب - الموظفين برواتب مقطوعة الدرجة وظائفهم في جدول تشكيلات وظائف الامانة .

المادة ٣ - تعدل الفترة ١-٢ من المادة ٤ من النظام الأصلي بإضافة العبارة التالية الى آخرها :-

- على ان يتحمل الصندوق نفقات جهزادارته .

٢١-٨-١٩٩٠ م

الحسن بن طهول

وزير التنمية الاجتماعية عبد المجيد الشريده	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك	وزير التكوين ابراهيم ايوب	وزير الاشغال العامة والاسكان عبد الرؤوف الروابده	وزير الصحة د. محمد عضوب الزين
وزير التربية والتعليم والتعليم العالي د. محمد حمدان	وزير دولة للشؤون البرلمانية الشيخ عبد الباقي جوي	وزير الصناعة والتجارة وزير المالية بلوكلة د. زياد فريز	وزير الاعلام ابراهيم عز الدين
وزير الشباب ابراهيم البابا	وزير المعمل د. قسيم عبيدات	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ علي الفقي	وزير المعدل يوسف المبيضين
وزير التنقل والاتصالات نبيل ابو الهدى	وزير المياه والري المهندس داود خلف	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبد الكريم الدغمي	وزير السياحة والآثار عبد الكريم الكباريتي
وزير التخطيط د. خالد أمين عبدالله	وزير الثقافة د. خالد الكركي	وزير الزراعة د. سليمان مريبات	وزير الطاقة والكهرباء المعدنية نجبت الطاهر

مكتبة الملك المعظم

نحس الحسن بن طهرل نائب جهرة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على مقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢١
نأمر بوضـع النظام الآتي :-

نظام رقم ١٤ لسنة ١٩٩٠
نظام معدل للنظام المالي المؤسسة ادارة وتنمية
اموال الايتام

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل للنظام المالي المؤسسة ادارة وتنمية اموال الايتام لسنة ١٩٩٠) ويقرا مع النظام رقم ١ لسنة ١٩٧٣ الملر اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى المادة ٤١ من النظام الاصلي ويعد ترتيب المادتين ٤٢ و ٤٣ منه لتصبحا برقم ٤١ و ٤٢ على التوالي .

الحسن بن طلال

١٩٩٠-٨-٢١

وزير التنمية الاجتماعية مبداء الجيد الشريده	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك	وزير التنوين ابراهيم ايوب	وزير الاشغال العملة والاسكان مبداء رؤوف الروابده	وزير المحمة د. محمد عضوب الزين
وزير التربية والتعليم والتعليم العالي د. محمد حمدان	وزير دولة للشؤون البرلمانية الشيخ مبداء باقي جبو	وزير الصناعة والتجارة وزير المالية بالوكالة د. زياد فريز	وزير الاعلام ابراهيم عز الدين
وزير الشبل ابراهيم الفبابشه	وزير المعمل د. قسيم عبيدات	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ علي القفر	وزير المعمل يوسف المبيضين
وزير التنقل والاتصالات نبيل ابو الهدى	وزير المياه والري المهندس داود خلف	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مبداء الكريم الدقمي	وزير السياحة والاثر مبداء الكريم الكباريني
وزير التخطيط د. خالد امين عبدالله	وزير الثقافة د. خالد الكركي	وزير الزراعة د. سليمان مريبات	وزير الطاقة والثروة المعدنية ثابت الطاهر

نحس الحسن بن طهرل نائب جهرة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على مقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢١
نأمر بوضـع النظام الآتي :-

نظام رقم ١٥ لسنة ١٩٩٠
نظام معدل لنظام اللوحات والاعلانات في منطقة
امانة العاصمة

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام اللوحات والاعلانات في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٩٠) .
ويقرا مع النظام رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٤ الملر اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٩ من النظام الاصلي بلفاء الفرق منها واعادة ترتيب الفقرتين ج ، د منها لتصبحا برقم ب ، ج على التوالي .

الحسين بن طلال

١٩٩٠-٨-٢١

وزير التنمية الاجتماعية مبداء الجيد الشريده	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك	وزير التنوين ابراهيم ايوب	وزير الاشغال العملة والاسكان مبداء رؤوف الروابده	وزير المحمة د. محمد عضوب الزين
وزير التربية والتعليم والتعليم العالي د. محمد حمدان	وزير دولة للشؤون البرلمانية الشيخ مبداء باقي جبو	وزير الصناعة والتجارة وزير المالية بالوكالة د. زياد فريز	وزير الاعلام ابراهيم عز الدين
وزير الشبل ابراهيم الفبابشه	وزير المعمل د. قسيم عبيدات	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ علي القفر	وزير المعمل يوسف المبيضين
وزير التنقل والاتصالات نبيل ابو الهدى	وزير المياه والري المهندس داود خلف	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مبداء الكريم الدقمي	وزير السياحة والاثر مبداء الكريم الكباريني
وزير التخطيط د. خالد امين عبدالله	وزير الثقافة د. خالد الكركي	وزير الزراعة د. سليمان مريبات	وزير الطاقة والثروة المعدنية ثابت الطاهر

مكة عبد الله

تعديل الهيكل التنظيمي لوزارة الأشغال العامة

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٣-٨-١٩٩٠ بالاستناد الى احكام المادة السابعة من نظام تنظيم وإدارة وزارة الأشغال العامة رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ والنظام المعدل رقم ١١ لسنة ١٩٨٢ الموافقة على تعديل الهيكل التنظيمي لوزارة الأشغال العامة على النحو التالي :-

١ - إلغاء المديرية التالية

- ١ - مديرية الخدمات العامة
- ٢ - مديرية شؤون الموظفين

ب - استحداث الوظائف والمديرية الجديدة التالية وفق الهيكل المقترح :-

- ١ - مساعد الأمين العام
- ٢ - مديرية الشؤون القانونية
- ٣ - مديرية الإدارة
- ٤ - مديرية التخطيط والتطوير
- ٥ - مديرية التدريب
- ٦ - مديرية العلاقات العامة

ج - إعادة تسمية المديرية القائمة حالياً كما يلي :-

- ١ - مديرية الأشغال بدلاً من مديرية الميكانيك والآلات
- ٢ - مديرية المختبرات والأبحاث بدلاً من مديرية المختبرات

مجلس أمناء كلية الدعوة وأصول الدين

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤-٨-١٩٩٠ بالاستناد الى الفقرة ١ من المادة الخامسة من نظام كلية الدعوة وأصول الدين رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ الموافقة على تشكيل مجلس أمناء لكلية الدعوة وأصول الدين في عمان برئاسة سبلحة وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية وعضوية ككل من :-

- ١ - سبلحة مفتي القوات المسلحة الأردنية
 - ٢ - فضيلة عميد كلية الشريعة - الجامعة الأردنية
 - ٣ - فضيلة عميد كلية الشريعة - جامعة البرموك
 - ٤ - فضيلة مدير التعليم الفرعي والتأهيل
 - ٥ - فضيلة عميد كلية الدعوة وأصول الدين
 - ٦ - فضيلة عميد كلية العلوم الإسلامية
 - ٧ - الدكتور محمد أحمد الشريف - رئيس جمعية الدعوة الإسلامية العالمية - طرابلس ليبيا .
 - ٨ - سعادة الحاج عبد الحميد أبو شقرة
 - ٩ - سعادة الحاج سعد الدين الزميلي
 - ١٠ - سعادة السيد عبد الكريم الكياشي
- وفذلك لمدة سنتين اعتباراً من تاريخ ١-٨-١٩٩٠ .

تعليمات خاصة بحركة السيارات المخزنة في المستودعات الخاصة المرخصة من قبل دائرة الجمارك

صادرة بمقتضى احكام المادة ٢ فقرة ع من نظام لوحات

المركبات رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٩

- المادة ١ - تخصص لوحة ارقام سنوية قابلة للتجديد لكل شركة او مؤسسة شريطة ان يكون لها مستودع تخزين (بوندد خلس) مرخص من قبل دائرة الجمارك
- المادة ٢ - يحدد عدد اللوحات لكل شركة او مؤسسة من قبل دائرة الجمارك على ان لا يزيد العدد عن لوحتين لكل شركة او مؤسسة برخصة .
- المادة ٣ - تتولى دائرة الترخيص اصدار وصرف مثل هذه اللوحات مقابل الرسوم المقررة بمقتضى نظام لوحات المركبات رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٩ ويتم صرفها بالتنسيق مع دائرة الجمارك .
- المادة ٤ - تكون ارضية اللوحة صفراء والارقام سوداء مع كلمة مؤقت بالحروف السوداء (عربي - انجليزي) .
- المادة ٥ - لغيات تحديد هوية السيارة المخزنة اثناء سهرها على الطرق تثبت اللوحة على مقدمة السيارة ومؤخرتها بشكل يظهر فيها الرقم واضحاً . وان تكون مؤمنة ضد الغير على الاقل .

المادة ٦ - يصرف مع كل لوحة دفتر خلس صادر عن ادارة الترخيص وفق النموذج المرفق يتضمن كافة المعلومات التالية :-

- أ - اسم الشركة وعنوانها ورقم الترخيص الصادر عن دائرة الجمارك وتاريخه .
- ب - مواصفات السيارة بتضمنة : النوع ، اللون ، الموديل ، رقم الشاسي ، المحرك ورقم المعاملة الجمركية وتاريخها .
- ج - حركة السيارة ويتضمن : وجهة الاستعمال والغاية منها ووقت وتاريخ الانطلاق واسم السائق وختم الشركة وتوقيع المفوض عنها .

المادة ٧ - يسمح للسيارة المخزنة بنقلها فقط للغيات التالية :-

- أ - اجراء الصيانة اللازمة لها .
- ب - نقلها من البوندد الى المعرض او المركب الجمركي المختص ولا يجوز استعمالها لغير هذه الغيات .
- المادة ٨ - يقدم صاحب العلاقة تعهداً لدائرة الجمارك لضمان تطبيق التعليمات بالاضافة للكفالات المقدمة لدائرة الجمارك .
- المادة ٩ - في حال ضبط اي سيارة مخالفة لهذه التعليمات تحجز المركبة وترسل الى دائرة الجمارك وتسحب اللوحة والدفع .

نائب رئيس الوزراء / وزير الداخلية
سالم مسامدة

مكراً من الجمارك

تعليمات رقم ١ لسنة ١٩٩٠ التعليمات الادارية والمالية لصندوق الزكاة

صادرة عن مجلس ادارة صندوق الزكاة بقتضى المادتين ١١ و ١٣ من قانون صندوق الزكاة رقم ٨ لسنة ١٩٨٨ .
المادة ١ - تسمى هذه التعليمات - التعليمات الادارية والمالية لصندوق الزكاة لسنة ١٩٩٠م - ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - يكون للمبرات والكليات التالية حيثما وردت المهني المخصصة لها ادناه مالم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

الوزارة	: وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
المجلس	: مجلس ادارة صندوق الزكاة
الرئيس	: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
نائب الرئيس	: امين علم وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
الصندوق	: صندوق الزكاة
المدير العام	: مدير علم صندوق الزكاة .
مدير المكتب	: مدير مكتب صندوق الزكاة في المحافظة او اللواء الذي يمينه الرئيس .
لجان الزكاة	: اللجان المشكلة بمقتضى احكام هذه التعليمات في المحافظات والاولوية لجمع الزكاة وتوزيعها .

الفصل الاول -

مهام المجلس -

المادة ٣ - يقولى المجلس الامور التالية :

- ١ - اقرار الخطط التنفيذية لحث المواطنين على اداء الزكاة وغيرها من التبرعات الى الصندوق .
- ٢ - اقرار الخطة العامة للانفاق البشري لاصحاب الاستحقاق حسب البنود الواردة في القانون .
- ٣ - الموافقة على انشاء المؤسسات الخيرية التابعة للصندوق ووضع التعليمات اللازمة لانشائها وادارتها .
- ٤ - وضع اساس قبول الهبات والتبرعات .
- ٥ - اعطاء التفويض بالتوقيع على حسابات الصندوق وفق ما ورد في هذه التعليمات .
- ٦ - اختيار الخبراء والمستشارين والحامين ومحققي الحسابات .
- ٧ - تحديد البنوك التي تودع فيها اموال الزكاة على ان يلتزم بان تكون غير ربوية عند وجودها .
- ٨ - تقدير الالتزام اللازم للاشخاص الذين يكلفهم المجلس لخدمة افراس الصندوق .
- ٩ - وضع القواعد المنظمة لعمل لجان الزكاة .
- ١٠ - وضع القواعد الخاصة بالحواسن والمكافآت التشجيعية للعاملين في جمع الزكاة وتوزيعها .
- ١١ - اقرار الموازنة التقديرية التي يمد مشروعها المدير العام بين الواردات المتوقعة وينود الانفاق .

الفصل الثاني -

موارد الصندوق -

- المادة ٤ - تكون موارد الصندوق من :-
١ - الزكاة الشرعية وتشمل الزكاة التقديرية والعينية التي يدفعها المكون للصندوق لتنفق على اصحاب الاستحقاق حسبما هو وارد في القانون .
ب - الهبات والتبرعات التي يقبلها الصندوق وفق الاسس التي يضعها المجلس بها فيها الدفقات التطوعية .
المادة ٥ - يجرى ضبط موارد الصندوق وفق الاسس المحددة في هذه التعليمات .

الفصل الثالث -

مخصصات المشاريع الخيرية -

- المادة ٦ - يدور المجلس مالا يقل عن ١٠٪ من مجموع واردات الصندوق السنوية من الزكاة التقديرية المدفوعة للصندوق او لجان الزكاة في حساب خاص يسم مخصصات المشاريع الخيرية الاسلامية .
المادة ٧ - للمجلس الانفاق من المخصصات المنصوص عليها في المادة ٦ لانشاء مشاريع خيرية تاهيلية اسلامية تعود بالنفع على الفقراء والمحتاجين او استثمار جزء من هذه المخصصات في مشاريع اقتصادية تدر دخلا لينفق على اصحاب الاستحقاق الواردة في القانون .

الفصل الرابع -

السجلات المالية -

- المادة ٨ - لضبط واردات ونفقات الصندوق يتم بسك الدفاتر والسجلات المالية التالية :-
١ - سجل تقيد فيه ابواب الإيرادات والانفاق التقديري .
ب - سجل المراكز يقيد فيه اسماء المراكز المشتريين بحيث يكون لكل مركز بركة مشروطة منحة خصة به، تقيد فيها المبالغ التي تم قبضها او انفاقها من ركته على الوجوه الشرعية الواردة حصرا بالقانون .
ج - دفتر صندوق يقيد فيه جميع مستندات القبض والصرف حسب التسلسل .
د - سجل الرخص والوصلات يقيد فيه وصلات القبض الصادرة والمرتبعة .
هـ - سجل الزكاة العينية ويصوب حسب المواد الواردة ، بحيث تخصص صفحة لكل صنف قيد فيها الوارد والمصرف والرميد واسم المكي والجهة المصروفة لها .
و - سجل الموجودات الثابتة في المديرية .
ز - سجل الزكاة العام (الاستاذ) ترسل اليه ارمدة جميع انواع الزكاة والارمدة التقديرية والمصرفية شهريا، بحيث يفتح لكل حساب صفحة خصة .
المادة ٩ - ١ - يحظر الشطب والحك في السجلات المالية وفي حالة الخطأ يجرى التصحيح بالحبر الاحمر ويوقع الموظف الذي اجري التصحيح بجانبه مع ذكر اسمه واضحا .
ب - عند ابطال اي وصل مقبوضات او مستندات ادخالات او اخراجات يجب الاحتفاظ بجميع النسخ وتكوين كلفة ملغى على جميع النسخ مع توقيع الموظف المختص وذكر اسمه بوضوح .

الفصل الرابع -

الرقابة والتفتيش -

- المادة ١٠ - تكون موارد الصندوق ونفقاته خاضعة للرقابة الامولية حسب ما تنص عليه هذه التعليمات .
المادة ١١ - ١ - لا يجوز قبض اي مبلغ الا بموجب وصول المقبوضات الرئيسية الصادرة عن ادارة الصندوق .
ب - يتم تسليم الزكاة العينية الواردة الى الصندوق مباشرة بموجب ضبط تسليم معززا بسند ادخل ويعطى المكي شهادة الزكاة العينية المعتمدة .

هذا من اجل

المادة ١٢- تخضع سجلات الصندوق وحساباته لاجراءات التدقيق من ديوان المحاسبة بالإضافة الى محاسب قانوني او مكتب تدقيق حسابات معتمد يختاره المجلس .

المادة ١٣- يقدم المدير العام بيانا تفصيليا بالموقف المالي للصندوق الى المجلس كل ثلاثة اشهر وعند الطلب .

- الفصل السادس - لجان الزكاة

المادة ١٤- ١ - للمدير العام تشكيل لجان الزكاة في المحافظات والمناطق بناء على توصية من مدير المكتب .

ب - لا يجوز لاي جهة او شخص جمع الزكاة الا من خلال هذه اللجان على ان يتم الجمع بموجب وصول المقبوضات المعتمدة من الصندوق .

ج - عند صدور كتاب الموافقة على تشكيل لجنة لجمع الزكاة في اي منطقة فعلى اللجنة ان تحتفظ بنسخة من الكتاب في ملف خاص يحوي تقوون صندوق الزكاة وكل ما يصدر عن المجلس وادارة الصندوق من تعليمات وبلاغات لاطلاع اعضاء اللجنة والالتزام بما ورد فيها في جميع اعمال اللجنة .

المادة ١٥- ١ - تقوم اللجنة بسك السجلات والدفاتر التالية :

١ - سجل تدون فيه قرارات اللجنة المالية والادارية ويتم التوقيع على هذه القرارات من قبل اعضائها حسب الاصول .

٢ - مسك دفتر تدون فيه ارقام دفتر الوصولات المسلمة لمحابس اللجنة من قبل ادارة صندوق الزكاة .

٣ - مسك دفتر للصندوق تسجل فيه واردات اللجنة وتنفقاتها يوميا .

ب - ١ - يتم فتح حساب باسم اللجنة بتنسب منها وموافقة المدير العام في احد البنوك المعتمدة من مجلس ادارة الصندوق تدون فيه الاموال المجموعة من قبلها .

٢ - يتم السحب من الحساب المذكور في الفترة ب رقم واحد بقرار من اللجنة ويتم التوقيع على التحويل من رئيس اللجنة والمحابس للمبلغ الذي هي دون ٣٠٠ دينار ويتوقيع ثالث من احد اعضاء اللجنة لما زاد على ذلك .

المادة ١٦- ١ - يتم تسليم الزكاة والتبرعات والهبات والصنفات النقدية بموجب وصول المقبوضات المعتمدة من ادارة صندوق الزكاة والمسلم الى اللجنة .

ب - يتم تسليم الزكاة المعينية بموجب شهادة الزكاة المعينة المعتمدة من ادارة صندوق الزكاة .

ج - يتم تسجيل الزكوات المعينية في سجل خاص يذكر فيه كمية الزكاة المعينية المسلمة للجنة واسم المزكي وعنوانه ورقم كشف البضاعة (المقورة) الوارد بموجبها تلك الزكاة وتاريخها وتحفظ اللجنة الزكوات المعينية بطريقة امينة لحين الصرف حسب الاصول .

المادة ١٧- ١ - يكون اجتماع اللجنة قانونيا بحضور اغلبية الاعضاء وتتخذ القرارات باغلبية الحضور .

ب - تزود اللجنة ادارة الصندوق الزكاة بنسخة من محضر الاجتماعات والقرارات .

ج - تحضر اللجنة وصول مقبوضات وكشوفات الصرف النقدية والعينية لحسابها من قبل ادارة صندوق الزكاة في نهاية كل شهر على الاقل .

د - تحضر اللجنة كلفة دفترها وسجلاتها لاطلاع محاسبة الصندوق عليها في منتصف ونهاية كل سنة مالية وعند الطلب .

هـ - تزود اللجنة المبلغ الذي تجمعها يوميا الى البنك المعتمد .

و - تزود اللجنة النسبة المئوية المقررة بحساب المصاريف الى محاسب الصندوق في نهاية كل شهر .

ز - يقدم محاسب اللجنة وامين صندوقها او مضمون يكل بالجميع الكلفة العادية المقررة بمقتضى المادة ١٨ من النظام المالي رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٨ .

المادة ١٨- ١ - تلتزم اللجنة بلبواب الصرف الواردة حصرا في قانون الزكاة والانظمة والتعليمات السارية بمقتضى .

ب - يتم صرف المساعدات الشهرية بقرار من اللجنة وعلى ضوء الدراسة الاجتماعية على النماذج المعتمدة من ادارة صندوق الزكاة .

ج - تقدم اللجنة تقريرا سنويا عن نشاطاتها

د - تعود اللجان الى ادارة الصندوق في كل ما لم تنص عليه التعليمات .

المادة ١٩- ١ - للجان الزكاة صرف المبلغ التي تجمعها على الاوجه المحددة في المادة ٨ من قانون صندوق الزكاة وفق القواعد التي يقرها المجلس وعلى ان يتم الصرف وفق الطريقة الاسوية المعتمدة من ادارة الصندوق بموجب كشوفات التوزيع المعتمدة من قبل ادارة الصندوق مقابل التوقيع او البصمة مع شاهد مع تدوين رقم دفتر العائلة او البطاقة الشخصية او اي وثيقة معتمدة لاثبات الشخصية وتزويد ادارة الصندوق بالنسخة الاولى من كشف التوزيع في نهاية كل شهر .

ب - تخضع جميع قيود وسجلات لجان الزكاة للتدقيق والمراقبة والتفتيش من قبل ادارة الصندوق

- الفصل السابع - الصرف

المادة ٢٠- ٢ - يجري الصرف من مواد الصندوق بموجب استندات الصرف المعتمدة والموقعة من محاسب الصندوق والمدير العام ممزرة بقرار او مستند صرف .

المادة ٢١- تصرف المساعدات الطارئة مرة واحدة فقط ولا تصرف مرة اخرى لنفس الشخص الا بعد مرور مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر حسب الترتيب التالي :

١ - المبلغ الذي لا يتجاوز ٥٠ خمسين دينارا بقرار من المدير العام .

ب - المبلغ الذي تزيد عن ٥٠ خمسين دينارا ولا يتجاوز ١٠٠ مائة دينار بقرار من نائب رئيس المجلس .

ج - المبلغ الذي تزيد على ١٠٠ مائة دينار ولا يتجاوز ٢٠٠ مائتي دينار بقرار من رئيس المجلس .

د - المبلغ الذي تزيد على ٢٠٠ مائتي دينار فما فوق بقرار من المجلس بناء على تنسيب من الرئيس .

المادة ٢٢- ٢ - يجري تخصيص المساعدات الشهرية بمساجراء دراسات اجتماعية ميدانية للمستحقين وتنسيب من لجنة يشكلها المدير العام وفق التعليمات التي يضعها المجلس ضمن امكانيات الصندوق على النحو التالي :

١ - بقرار من المدير العام في المبلغ الذي لا تزيد عن ٢٠ مائتين دينارا .

ب - بقرار من نائب الرئيس في المبلغ الذي لا تزيد عن ٤٠ دينارا بتنسيب من المدير العام .

ج - بقرار من الرئيس في المبلغ الذي لا تزيد على ٦٠ دينارا بتنسيب من المدير .

د - بقرار من المجلس فيما زاد على ذلك .

المادة ٢٣- تعتبر قيمة الزكوات المعينية اسسها لمصرفها وفق الاسس المبينة في المادة ٢٢ من هذه التعليمات .

مكدا عند الدفع

المادة ٢٤- يجرى صرف المساعدات الشهرية بعد اجراء دراسة اجتماعية ميدانية لطلاب المساعدة وفق الاسس التالية :-

١ - تعبئة النموذج المعتمد من الصندوق بعد الكشف الحسي والزيرة الميدانية على ان يرفق بالنموذج الوثائق التالية :-

- ١ - صورة عن دفتر العائلة .
- ٢ - صورة عن شهادة الوفاة ان وجدت .
- ٣ - شهادة من مدير الايتام في المنطقة تثبت عدم وجود اي رصيد ارثي للايتام لديهم .
- ٤ - شهادة من مدير التنمية الاجتماعية تثبت عدم تلقي الاسرة مساعدة منهم .
- ٥ - شهادة من مدير مالية المنطقة تثبت عدم وجود راتب تناعدي للمستفيد او ذويه .
- ٦ - كتيب من لجنة الزكاة في المنطقة تثبت عدم حصول الطالب على مساعدة منها .

ب - تجرى اعادة الدراسة الاجتماعية للتحقق من استمرارية الحاجة للمساعدة بعد مضي سنة من الصرف ولا يستأنف الصرف الا بعد ورود الدراسة الجديدة .

المادة ٢٥- يتم اتفاق مانحهم لجان الزكاة بقرار من اللجنة باجماع اعضائها واغلبية الاعضاء المطلقة وحسب الدراسات الاجتماعية والوثائق الثبوتية اللازمة على ان لا تزيد المبالغ الشهرية التي تدفع على خمسين دينارا للأسرة الواحدة والمبالغ التي تدفع مرة واحدة على مئة دينار للحالة الواحدة وتنسب اللجنة الى ادارة الصندوق لأخذ موافقة المجلس في حالة الزيادة على ذلك .

المادة ٢٦- ١ - يجوز للمركبي اقتراح مصارف معينة من جهات الاستحقاق المنصوص عليها في القانون لتوزيع زكاته عليهم .

ب - يقوم الصندوق بالتأكد من توافر شروط الاستحقاق في المصارف المقترحة .

ج - للصندوق بقرار من الرئيس او المدير العام ان يصرف الزكاة مباشرة لهذه المصارف او يقوم الرئيس او المدير العام بتوكيل المركبي بالمصرف من طريق سلطة مؤقته له يتم تسديدها اولا بأول ولا يجوز صرف سلطة جديدة الا بعد تسديد السلطة السابقة حسب الاصول .

المادة ٢٧- للمدير العام صرف سلطة - باسم مجلس الصندوق - للاتفاق منها على المساعدات الطارئة تسدد حسب الاصول ولا تصرف سلطة جديدة الا بعد تسديد السلطة السابقة .

المادة ٢٨- للرئيس او من يوليه صرف سلطة نفقات باسم مجلس الصندوق لتغطية النفقات والمصاريف اللازمة لادارة الصندوق تسدد في نهاية كل سنة .

المادة ٢٩- لا يجوز ان تزيد نفقات الصندوق عن وارداته الفعلية مخصصا منها لمخصصات المشاريع الخيرية الاسلامية .

الفصل الثامن

الميزانية

المادة ٣٠- تبدأ السنة المالية للصندوق من اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة ميلادية وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من نفس السنة .

المادة ٣١- تقدم ادارة الصندوق الميزانية التي تعدّها الى المجلس بدعم وتقرير من مكتب تدقيق الحسابات المعتمد خلال مدة لا تتجاوز شهر اذار من العام الذي يلي للمصادقة عليها واتخاذ قرار نشرها .

الفصل التاسع

احكام عامة

المادة ٣٢- يجب توريد واردات الصندوق النقدية يوميا الى البنك المعتمد .

المادة ٣٣- يجب حفظ المواد العينية الواردة الى الصندوق في مكان امين منظمة حسب سننها ونوعها .

المادة ٣٤- يجب على بلغي اموال الزكاة العينية والنقدية تقديم الكفالة المالية المنصوص عليها في المادة ١٨ من نظم كمالات الموظفين رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٨م المعمول به .

المادة ٣٥- يجوز للمجلس شطب اي نقص او خسارة في المواد العينية واللوازم المعلقة للصندوق التي تتجاوز قيمتها مائة دينار بناء على تشييب لجنة مكونة من المدير العام ومساعد المدير العام وعضو يختاره الرئيس من موظفي الصندوق شريطة ان لا يكون النقص بسبب اهمال او تقصير او اختلاس .

المادة ٣٦- يجوز للرئيس شطب اي نقص او خسارة في المواد العينية واللوازم المعلقة للصندوق بشرط ان لا تتجاوز قيمتها مائة دينار بناء على تشييب من المدير العام شريطة ان لا يكون النقص او الخسارة بسبب اهمال او تقصير او اختلاس .

المادة ٣٧- للرئيس صرف المكافآت للمعلمين في صندوق الزكاة بنسبة لا تتجاوز ٣٪ من ثمتها يتوهمون بجمعهم وتوريده على ان يكون الجعب خرج اوقلت الدوام الرسمي من مزيكين جدد تقدموا عن طريقهم وارة واحدة .

المادة ٣٨- يجوز للصندوق واللجان التابعة له قبول الاضاحي والنذور وصدقة الفطر وتوزيعها ضمن الشروط الشرعية .

المادة ٣٩- يجب تنظيم حساب مطابقة الارصدة في البنوك في نهاية كل شهر .

المادة ٤٠- اذا طرأت اي حيلة لم تعالجها هذه التعليمات او عند الاختلاف على تسير اي بند من بنودها تعرض على المجلس لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .

تعليمات محله

للتعليمات المنظمة لعرض اعلانات الدعاية في امانة

عمان الكبرى

تعلم امانة عمان الكبرى بأنه بعد الاطلاع على التعليمات المنظمة لعرض اعلانات الدعاية في امانة عمان الكبرى المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٥٥٦ تاريخ ٢٥-٦-١٩٨٨ .

واستنادا للمادة ٤١ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦، وبعد الاطلاع على التعليمات المنظمة لعرض اعلانات الدعاية في امانة عمان الكبرى الصادرة بقرار اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية رقم ٢١٦ تاريخ ٣٠-٤-١٩٨٩، قررت اللجنة اللوائية لامة عمان الكبرى مجلسي :-

١ - يلغى نص المادة ٤ من التعليمات المشار اليها ويستعاض منه بالنص الاتي :-

المادة ٤ :-

١ - لا يجوز ان تكتب الاعلانات بالاصباغ او تلمق على هيكل او جداران اي بنسب .
ب - كما لا يجوز ان تستعمل للاعلان اعمدة الكهرباء او الاعمدة ومنفذ التوزيع الخاص بالهاتف او شواخص المرور او غير ذلك من منشآت المرافق العامة الا اذا تم ذلك الاستعمال باذن من امين عمان وموافقة الجهات المختصة الاخرى ووفقا للتعليمات المنظمة لعرض اعلانات الدعاية في امانة عمان الكبرى .

٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين ويعرض في لوحة الاعلانات في مكتب اللجنة ومكتب المناطق بالامانة . ويعمم على الدوائر المختصة بالتنفيذ .

هذا عند التوقيع